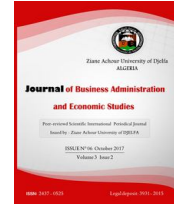




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

اثر تقلبات اسعار النفط في توجيه سياسة الانفاق العام في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2018

The impact of oil price fluctuations on guiding public spending policy in Algeria

Analytical study for the period 1986 - 2018

سعد الدين عبد الجبار، saadeddine abdeljbar، saadphysique@gmail.com¹

طالب دكتوراه، جامعة غرداية (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2020/09/10	تاريخ القبول: 2020/12/01	تاريخ النشر: 2020/12/31
ملخص	الكلمات المفتاحية	
<p>تتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى، ولم تقتصر أهميته على القيمة الطاقية له فحسب بل تعداه إلى أن أصبح من أهم ركائز التجارة الدولية و يمثل موردا استراتيجيا هام لاقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء و موقع قوة لسياساتها الإقليمية.</p> <p>إن الجزائر ومنذ تأميمها لقطاع المحروقات مع بداية السبعينات ظلت تمثل صادراتها النفطية أكثر من 95 %، وهذه التبعية الكلية للبترول وضعته في جدلية يصعب التخلص منها وهي: أن هذه الربعية الناضبة نعمة أم نقمة؟ لأن لأسعار هذا المورد الاستراتيجي آثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، و يشكل هذا للضرورة خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة والجزائر خاصة، حيث يؤدي هذا التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار النفط إلى التأثير على حجم العائدات النفطية وغالبا ما يؤدي هذا إلى اختلالات هيكلية مزدوجة لمركبتي الميزانية العامة، والأهم من كل ذلك ما يترتب عنه من آثار اجتماعية و سياسية.</p>		

تصنيف JEL: E62 ؛ G18 ؛ H72

Abstract	Keywords
Oil is increasingly important in spite of the numerous attempts by industrialized countries to replace other energies such. The importance of energy is not only energy value, but it is also one of the most important pillars of international trade This decision was not only an energy factor but also an important strategic resource for the economies of consuming and producing countries ; and a strong force for their regional policies .Algeria, since its nationalization of the hydrocarbons sector at the beginning of the 1970s, has accounted for more than 95% of its oil exports. This total dependence of the Algerian economy on oil has put it in a dialectic that is difficult to get rid of. Depending on the behavior of the price in the oil market, and this is necessarily a real threat to the economic growth of many countries in the world in general and Algeria in particular, as this fluctuation and instability in oil prices affect the volume of oil revenues and often leads to double structural imbalances In the public budget.And most importantly, the social and political consequences.	Oil;The oil economy; Oil price fluctuations;G overnment spending;

JEL Classification Codes : E62 ؛ G18؛H72

saadphysique@gmail.com¹

1. مقدمة:

لا يمكن لأحد انكار مكانة النفط المحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية والتي تمثل عصب الحياة المعاصرة، مألّف له ليكون منفذ لوجستيكي هام للتجارة الدولية، والية فاعلة في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، ومصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة؛ وقد أدت هذه الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الضاغطة على تلك الأسعار.

من جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الاستراتيجي آثارا اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعاره يشكل خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة والجزائر خاصة، حيث يؤدي هذا الفئذب وعدم الاستقرار إلى التأثير على حجم العائدات النفطية وبالتالي الإيرادات المالية للميزانية العامة، حيث أن الميزانية العامة تعتبر المرآة العاكسة لمالية الدولة، وللحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها، فهو من أهم الأدوات الفعالة التي تستخدمها السلطات في تنفيذ سياستها وبرامجها الاقتصادية.

طرح الإشكالية:

هناك علاقة وثيقة بين الانفاق العام كأداة سياسة مالية، ومؤشر على النشاط الاقتصادي في الجزائر وبين اسعار النفط كمورد هام لهذا الإنفاق في حين لا تزال تقلبات أسعار النفط تثير العديد من الأسئلة بشأن أسباب تقلباتها وعواملها وآثارها، خاصة وأن الانهيار الاخير والمفاجئ لا يتواءم مع منطق وآليات السوق؛ من جانب آخر اتجهت البلدان المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر الى انتهاج ضخ مفتوح للأموال لتسيير ميزانية الدولة من خلال سد عجزها، في ضوء سياسة إنفاق عام لتحريك عجلة الاقتصاد في البلاد، هذه المقاربة تحو بنا إلى طرح الإشكالية التالية: **كيف تساهم تقلبات أسعار النفط في توجيه سياسة الإنفاق الحكومي لضبط أواصر الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟**

انطلاقا مما سبق وبغرض إضفاء مزيد من الدقة لما سيأتي في الجانب التحليلي، سنستعين بأدوات القياس الاقتصادي التي تمكننا من تحديد حجم التأثير الذي تمارسه المتغيرات المستهدفة لتقلبات أسعار النفط على سيرورة المؤشرات المشكّلة لمنظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة "1986 - 2018" وذلك بتقدير المرونات من جانبها الرياضي، انطلاقا من النماذج الانحدارية التي تتلاءم مع النظرية الاقتصادية والواقع العملي، وتتوافق مع الاختبارات الإحصائية، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذه الدراسة، من خلال العلاقة السببية بين الجباية البترولية انطلاقاً من تقلبات أسعارها والنفقات الحكومية ثمّ المتغيرات الاقتصادية الكلية التي شكلت جدلاً واسعاً، وبحثاً متواصلاً بين المفكرين الاقتصاديين، وبناء على ما تقدم سنحاول من خلال ما يأتي تحليل قياس مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة، ومنه المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 1986-2018 باستخدام الأساليب القياسية المناسبة.

هيكلية الدراسة: قسمنا الدراسة إلى المحورين التاليين :

المحور الأول: دور العوائد النفطية في توجيه معالم السياسة الانفاقية في الجزائر

المحور الثاني: قياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر 1986-2018.

1. دور العوائد النفطية في توجيه معالم السياسة الانفاقية في الجزائر

لعبت صعيبة صادرات المحروقات دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، وذلك بالنظر إلى أن عوائد هذا القطاع كانت ولا زالت تساهم بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية في المنظومة التنموية للبلاد، بغض النظر عن الطابع الايديولوجي المنتهج- السياسي او الاقتصادي-، لذلك سنسعى من خلال هذا المدخل إلى إبراز دور عوائد صادرات النفط في رسم مختلف الخيارات الإستراتيجية المعتمدة

كسياسات إنفاقية تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة خلال فترة الدراسة، وذلك بالنظر إلى أن هذه العوائد ساهمت بشكل مباشر في توجيه وتحديد معالم السياسات الاقتصادية التي اعتمدها الحكومات المتعاقبة.

أ. قنوات انتقال التقلبات السعرية للنفط لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر:

جاء في هذا الصدد العديد من الدراسات إثباتاً لوجود قنوات ناقلة لتلك التقلبات السعرية، والتي جعلها تصب في قنوات الاقتصاد من خلال التأثير في المتغيرات الكلية، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة (Francois & Valérie) (Francois & Valérie, 2008, p. 11)، ودراسة (WeiQi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, 2008, p. 11) والتي ركزت على آليات انتقال الأسعار النفطية وكيفية انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي، ولقد بينت دراسة لعبد الرزاق فارس الفارس "2009"، أن الأحداث الحاصلة بعد سنة 2000 تعد مغايرة تماماً عما حدث سابقاً لذا قام بتوضيح أن قنوات انتقال التقلب السعري للنفط لمؤشرات الاقتصاد الكلي ثلاث وهي (اميرة، 2015-2016، الصفحات 241-243):

جانب العرض: إذ يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة إيرادات الدولة، والتي تنعكس في صورة زيادة في الاستثمارات العامة والإنفاق الجاري، والذي بدوره يقوم بتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وحصته، وكل هذا مجتمعاً سيؤدي إلى زيادة العرض في الاقتصاد.

جانب الطلب: الطفرة النفطية منطقياً ستؤدي إلى زيادة حجم السيولة -نتيجة انتقال الثروة- لدى الحكومة والقطاع الخاص والأفراد، ومن ثم فالطلب على السلع والخدمات سيرتفع هو الآخر، مما تؤدي إلى بروز ظاهرة التضخم، والذي ينتج عنه انخفاض في المداخل الحقيقية للأفراد، والدخل المتاح المتصرف فيه من طرف العائلات والأفراد.

جانب وضع التجارة: تقترح النظرية الاقتصادية أن صدمات العرض والطلب المختلفة، تختلف في أثرها على الميزان التجاري النفطي، والميزان التجاري غير النفطي، في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن في الوضع التجاري للبلدان المنتجة والمصدرة له دون شك، فهذا الارتفاع يؤدي إلى رفع قيمة الصادرات، ومن ثم إلى تحسين الميزان التجاري وموازين المدفوعات.

ب. توجيه السياسة الإنفاقية في ظل الأزمات السعرية للنفط :

تتحصر أسباب الأزمات السعرية في غالبها على الاختلالات الحاصلة بين العرض على الطلب في السوق العالمية للنفط، حيث تداخلت أسباب ارتفاع المعروض من النفط بين أسباب اقتصادية متعلقة بنمو الإنتاج خارج منظمة أوبك التي تراجع تأثيرها، وأسباب جيوسياسية ناتجة عن مناورات من دول مستهلكة للنفط، وأخرى مصدرها بهدف الضغط على من يخالف سياساتها كمحاولة السعودية معاقبة العراق بسبب إيقاف الحرب غداة أزمة 1986 ومحاولتها مرة أخرى الضغط على إيران غداة أزمة 2014؛ الأمر الذي كان له الأثر البالغ في توجيه السياسات الاقتصادية للجزائر خاصة منها الإنفاقية، تمثلت في الإجراءات المتخذة من طرف الدولة كانت لها فعالية في الضغط على الاستهلاك ومن ثم تخفيض الواردات في انتظار تحسن أسعار النفط، غير أنها غير فعالة في بناء اقتصاد متنوع في مصادر الدخل وتخفيف التبعية بقطاع النفط.

الإجراءات المتخذة من طرف السلطات تتمحور حول الضغط على الاستهلاك الداخلي من خلال خفض العملة، وزيادة التضخم من أجل الحد من القدرة الشرائية، وبالتالي الحد من الطلب الكلي على السلع، ومحاولة تخفيض فاتورة الاستيراد بضبط العملية الاستيرادية من خلال نظام الحصص في انتظار تحسن أسعار النفط.

زادت الجزائر من الإجراءات الحمائية منذ 2015 للحد من فاتورة الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي للصناعات غير النفطية والغازية حيث فرضت الحكومة قيوداً إضافية للحد من استنزاف العملات الأجنبية بفرض جملة من الإجراءات كان أهمها فرض حصص الاستيراد لمنتجات معينة مثل السيارات، وفي 2018 فرضت السلطات الحكومية الجزائرية تعليقاً غير محدد على استيراد ما يقرب من 850 منتجاً، مع التحيين الدوري لهذه القائمة.

استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط، وتوجيهها لسياساتها الإنفاقية بما يسمح لولوج نموذج مثالي لتسيير امثل للموارد المالية، فسمحت بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، واتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق الوفورات مالية، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %، كما انخفض تقدير نفقات التسيير بنسبة 3.3 %، انخفضت نفقات التجهيز بنسبة 16 %، وقد شملت تدابير النقش الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع الترامواي ومستشفيات...)، وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة (مرغيت، 2018، الصفحات 4-5)، كما بدأت بالبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كون أن هذه المادة معرضة إلى تقلبات كثيرة، ومن أجل ضمان نجاح هذا التوجه عملت السلطات على:

- 1) العمل على النمو في القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري؛
 - 2) تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر؛
 - 3) ترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة، تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، والاهتمام بالقطاع الزراعي؛
 - 4) التأثير الخارجي بثقل الدبلوماسية الجزائرية من أجل التحكم في إنتاج البترول للحد من زيادة العرض في السوق النفطية العالمية؛
- يمكن الجزم إطلاقاً إن الزيادة في أسعار النفط بالنسبة للجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية حتماً على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل ستؤول إلى نتائج سلبية، وللتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل كبديل للنهوض بالاقتصاد الجزائري منها ما ناقشه أعضاء مجلس النواب الجزائري (سهام، 2017):
- 1) اعتبر أعضاء البرلمان والحكومة أن عجز الحكومة بالنهوض بالصادرات خارج المحروقات يبقى أمراً ضعيفاً، لذا يجب ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات كالفلاحة، الصناعة والخدمات والسياحة لرفع نسبة النمو خارج المحروقات التي من شأنها أن تعطي قيمة مضافة لتعويض صادرات المحروقات تدريجياً.
 - 2) كما اعتمد نواب المجلس سياسة لمنع تحويل العملة الصعبة إلى الخارج واسترداد الأموال المحولة ومحاربة ظاهرة تبييض الأموال التي أخذت أبعاداً كبيرة في الفترة الأخيرة.
 - 3) أعادت الحكومة الجزائرية عام 2013 النظر في قانون الهيدروكربون وأدخلت عليه تغييرات أساسية أبرزها منح حوافز ضريبية وتشجيع الغاز الصخري كطاقة متجددة على غرار الطاقة الشمسية واستغلال طاقة الرياح.
 - 4) رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة وتخفيض كمياتها مع مواكبة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
 - 5) تعزيز دور القطاع الخاص مما يروج للمنافسة وحرية التجارة واستقطاب الكفاءات وبالتالي تخفيض مختلف أشكال الفساد كالبيروقراطية وغيرها.

ت. نظرة مستقبلية عن النموذج الاقتصادي الجديد للدولة الجزائرية الجديدة:

موازاة مع الإجراءات الاستعجالية تبنت الجزائر سياسية نمو جديدة ومغايرة للسياسات التي تبنتها الجزائر في فترات سابقة، ذلك من خلال التركيز على الصرامة في تسيير ميزانية الدولة، بالإضافة إلى تبني نموذج نمو جديد، ويمكن تجميع مضمون

نموذج النمو المتخذ من قبل الدولة لمواجهة أزمة النفط لسنة 2014 في محورين رئيسيين وهما محور المالية العامة ومحور التنويع الاقتصادي. (ياسين، 2017، صفحة 38)

➤ **محور المالية العامة:** اعتبر محور المالية العامة بمثابة أساس النموذج الجديد ومحركه، كونه يأتي في

المرحلة الأولى ويستند محور التنويع الاقتصادي عليه، وتتمثل فيما يلي:

- تعزيز المداخل الجبائية من خارج قطاع المحروقات بما يضمن تغطية نفقات التشغيل .
- تدنية عجز الميزانية إلى أقصى الحدود.
- تعبئة موارد إضافية في سوق رؤوس الأموال.

➤ **محور التنويع الاقتصادي:** أدرج هذا المطلب كركيزة أساسية في النموذج الاقتصادي الجديد أين حدد جملة

من الأهداف خلال المرحلة الثانية 2020-2030 والمتمثلة فيما يلي :

- تحقيق نسبة زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تقدر بنسبة 5.6% سنويا بين 2020-2030؛
- زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ 3.2 مرة؛
- مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضافة إلى 10 % مع مشارف سنة 2030؛
- عصرنة القطاع الفلاحي بما يحقق الأمن الغذائي؛
- تحقيق التحول الطاقوي بما يضمن تخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الطاقوي بالنصف؛ أي من 6% في سنة 2015 إلى 3% في سنة 2030؛
- تنويع الصادرات بما يسمح بتمويل النمو السريع للاقتصاد؛

وللوصول إلى تلك الأهداف تم برمجة الاستراتيجية وفقا لثلاثة مراحل أساسية: (ناصر بوعزيز. منصف بن خديجة، 2017، الصفحات 91-93)

أ. **مرحلة الانطلاق في تطبيق النموذج 2016-2019:** تركز هذه المرحلة أساسا على تصحيح الاختلال المالي

في موازنة الدولة، بهدف تحقيق فوائض تسمح بالانطلاق مع مشارف سنة 2020 في تنويع مصادر الإيرادات

ب. **المرحلة الانتقالية 2020-2025:** تعتبر المرحلة الانتقالية مرحلة استدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة

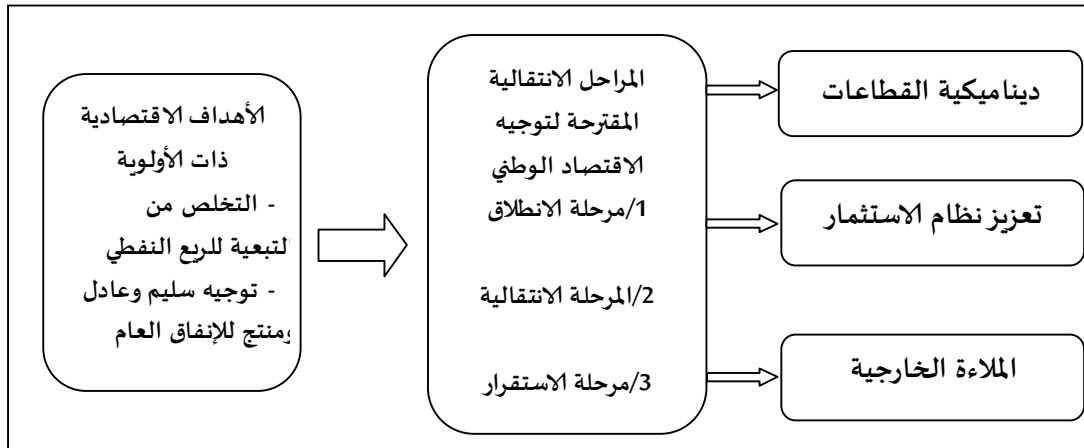
المجسدة أساسا ببداية مساهمة القطاعات الأخرى في القيمة المضافة وزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وهو ما يسمح بتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في ميدان الزراعة والسياحة، والتخفيض من الاستهلاك الداخلي للمحروقات بالاعتماد على الطاقات المتجددة

ت. **مرحلة الاستقرار 2026-2030:** نلأصعب مرحلة من مراحل تطبيق النموذج هي مرحلة الاستقرار، لما

تتطوي عليه من رهانات وتحديات في مجال تحقيق التوازنات الكبرى ومواكبة التكنولوجيات، ومن ثم تحقيق المحاور الأساسية للنموذج الاقتصادي، وانتقال البلاد من دولة سائرة في طريق النمو إلى دولة ناشئة،

من أجل تحقيق المراحل المشار إليها سابقا، يفرض النموذج جملة من ثلاثة محاور إستراتيجية نقترحها في هذا المخطط:

الشكل رقم (1): مخطط توجيهي للاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من مداخلة لـ قميتي عفاف، شكرة عبدالله، " نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح"، ضمن حيثيات المؤتمر الوطني (رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية - أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟-)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، أكتوبر 2017، ص 272.

وعليه فإن: على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة، مما يتطلب تسريع النمو، والهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030 وهو ما يلح على المنظرين لهذا التوجه المستقبلي ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي معا، وهذا يتطلب:

○ تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛

○ سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

وأكدت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030، أن يجتاز أربعة معوقات رئيسة، وهي:

- درجة التغيير في الهيكل الإنتاجي؛

- تطور الدين الداخلي؛

- الملاءة الخارجية؛

- الانتقال الطاقوي، أو الاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي؛

2. قياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر 1986-2018

إن الزيادات الحاصلة على مستوى فرعي الإنفاق العام والذي اتضحت معالمه أكثر بداية الألفية الثالثة ما كان ليكون لولا توفر أرضية إصلاحات هيكلية سابقة ناجمة عن قيود فرضتها المؤسسات المالية العالمية على الحكومة في ذلك الوقت، مع وجود إرادة سياسية تطمح إلى إرساء تنمية مستدامة بهدف زرع استقرار سياسي واقتصادي وخاصة اجتماعي في البلاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى استغلال الطفرة السعرية الموجبة التي طغت على أسعار النفط وأعطت بوادر صحية على السوق النفطية على الأقل في المدى القريب، لذلك فالتأثير واضح وأكد تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام بقطبيه الجاري والاستثماري خصوصا في بلد ريعي شبه مطلق كالجزائر.

أ. تحديد عينة الدراسة

جدول رقم (1) الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

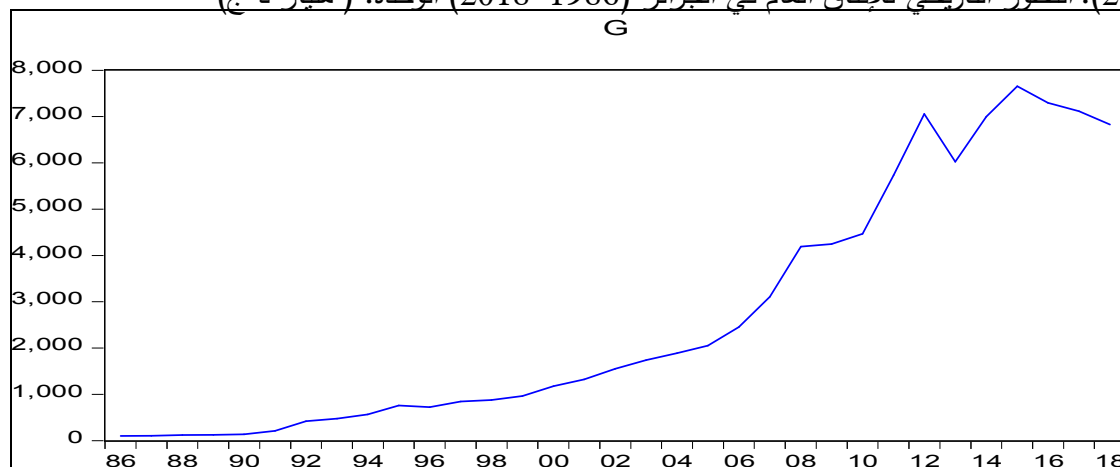
السلسلة	الرمز	الصفة	المصدر
أسعار النفط	OP	معدل سنوي	منظمة OPEC "تقارير سنوية"
إجمالي الإنفاق العام	G	قيم سنوية كنسبة من PIB	البنك الدولي "إحصائيات على الموقع" وزارة المالية "تقارير إحصائية سنوية" الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر "موقع" البنك المركزي الجزائري "تقارير المحافظ"
إجمالي الإنفاق الجاري (ميزانية التسيير)	GE		
إجمالي الإنفاق الاستثماري (ميزانية التجهيز)	GT		

المصدر : من اعداد الباحث

أولاً: إجمالي الإنفاق العام

البيان التالي يوضح تغيرات إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة

الشكل (2): التطور التاريخي للإنفاق العام في الجزائر (1986-2018) الوحدة: (مليار د ج)

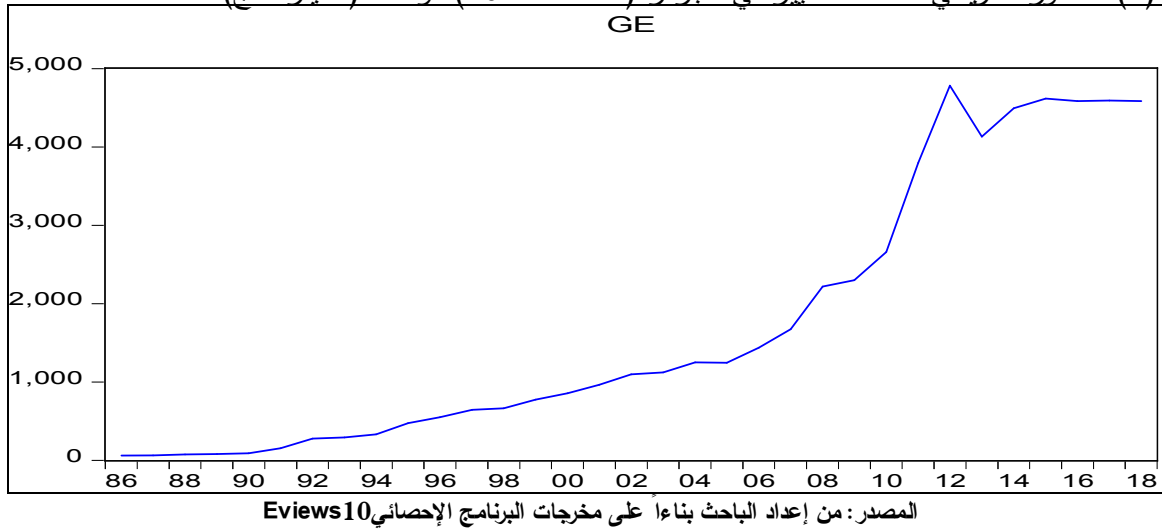


المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

يظهر البيان عموماً ارتفاعاً متزايداً للإنفاق العام خلال الفترة المدروسة مبيناً طبيعياً زيادة تدخل الدولة في تسييرها للاقتصاد الوطني، ويمكن تقسيم البيان إلى ثلاث مناطق، المرحلة الأولى تبدأ من الأزمة السعرية للبتروول سنة 1986 حيث بلغ سعر النفط في السوق العالمية أدنى مستوياته 13,53 دولار للبرميل قابله استقرار إجمالي النفقات حتى سنة 1991 بمتوسط 117,3 مليار دولار، بعد هاته الفترة شهد الإنفاق العام زيادة مضطربة بميل ضعيف نسبياً حيث بلغ سنة 1991 قيمة قدرها 212 مليار دولار ليصل إلى 961,7 م د سنة 1999، ومع دخول الألفية الثالثة تزايد ميل الإنفاق العام في الجزائر بنسبة 336% بين 1999-2008، ثم يشهد استقرار نسبياً حتى 2011 وهذه رد فعل طبيعية إيجابية للصدمة المالية العقارية التي ألمت بالبورصات الأمريكية عام 2008، ليعاود الارتفاع بعدها حتى المبلغ 7058 م د سنة 2012، ليتأثر الإنفاق العام بإرهاصات السقوط الحر لأسعار النفط لينزل إلى القيمة 6024 م د .

ثانيا: الإنفاق الجاري (نفقات التسيير)

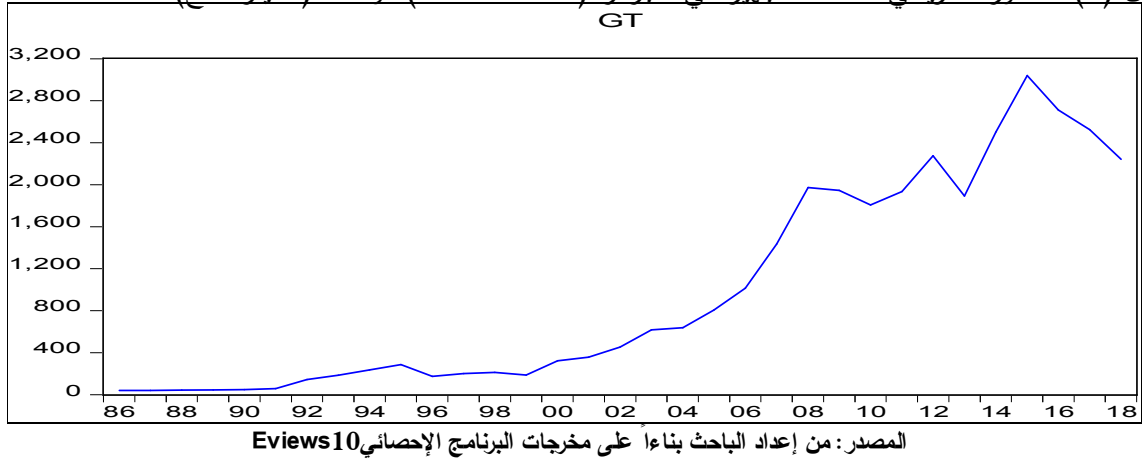
الشكل (3): التطور التاريخي لنفقات التسيير في الجزائر (1986-2018) الوحدة: (مليار د ج)



الدالة أمامنا والتي توضح إجمالي الإنفاق الجاري بدلالة الزمن تظهر رتبة الخط البياني الايجابية من سنة 1986 إلى سنة 2012-2013، بمعنى أن هناك تزايد في الإنفاق الجاري على مر ميزانيات الحكومات المتعاقبة للجزائر خلال هاته الفترة، حيث شهدت نفقات التسيير أدنى مستوياتها في ظل أزمة 86 بمبلغ 61,15 مليار دولار مع استقرار نسبي حتى سنة 1992 أين انتعش ووصل إلى القيمة 276 م د، ليتواصل تزايدها حتى سنة 2008 بنسبة كبيرة فاقت 700%، ثم يستقر هذا التطور انعكاسا للزمة المالية العالمية آنذاك، ثم تشهد النفقات الجارية في الجزائر زيادات معتبرة وصلت حدها الأعلى 7058 م د سنة 2012، كل هذه الزيادات المتواترة لها ما يبررها ماليا.

ثالثا: الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز)

الشكل (4): التطور التاريخي لنفقات التجهيز في الجزائر (1986-2018) الوحدة: (مليار د ج)

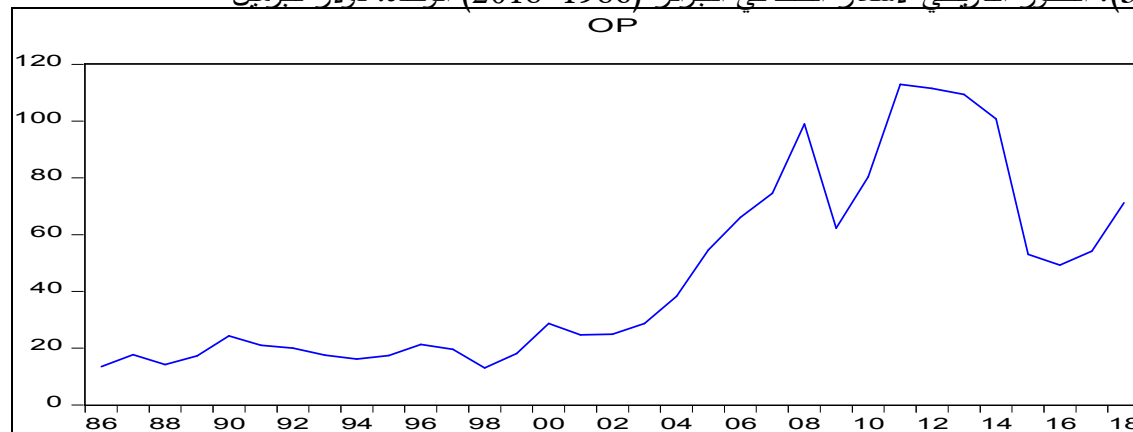


يكشف البيان في الغالب خلال فترة الدراسة على مرحلتين طويلتين:

- المرحلة الأولى (1986-2000): استقرار نسبي لمبالغ الإنفاق الاستثماري بتذبذب ضعيف للمنحنى، يمكن حصرها هي في مرحلتين مجال الأولى [40,67، 58,3] مليار دولار للفترة 86-91 ثم انتعاش طفيف المجال الثاني عند [144، 321,93] مليار دينار للفترة 92-2000، ويعزى ذلك عموما إلى تخبط الجزائر في الضائقة المالية الناجمة عن تدهور أسعار أهم منتج لديها خلال الصدمة السعريّة لبتترول 86

-المرحلة الثانية(2000-2018):زيادة كبيرة وتذبذبات عنيفة لنفقات التجهيز؛ الزيادات تعود إلى الاعتمادات المالية الضخمة المخصصة في البرامج التنموية التي اتخذتها السلطات الجزائرية كسياسة إنفاقية توسعية مقابل الراحة المالية التي عمت البلاد نتيجة ارتفاع أسعار النفط
رابعاً:أسعار النفط

الشكل (5): التطور التاريخي لأسعار النفط في الجزائر (1986-2018) الوحدة: دولار للبرميل



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

لا يظهر البيان اهتزازية الأسعار لأنها مأخوذة كمتوسطات سنوية، فتظهر الدالة على أنها رتيبة على عكس ما هو واقع عند عرض الأسعار اليومية وهذا يدعم شدة تقلبات الأسعار وتأثرها بأكثر من عامل غير العرض والطلب السلعيين في السوق العالمية

ب. المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات

الجدول (2): خصائص وصفية لمتغيرات الدراسة

Variables	Coefficient of				Standard deviation	of variation
	Minimum	Maximum	Average	Standard deviation		
OP	13.02	112.94	45.33	32.96	0.73	
G	101.82	7656.30	2707.00	2664.09	0.98	
GE	61.15	4782.60	1725.40	1699.84	0.99	
GT	40.22	3039.30	981.61	987.79	1.01	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016

يبين الجدول أعلاه السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مع وصف إحصائي يظهر أقل وأعلى قيمة للمتغير، والمتوسط الحسابي لقيم السلسلة، إضافة إلى الانحراف المعياري لها ومعامل الاختلاف (التباين)، يمكن الحكم على استقرار السلسلة، حيث نجد أن أسعار النفط الأكثر استقراراً بمعامل اختلاف قدره 0,73 ثم إجمالي الإنفاق العام وإجمالي النفقات الجارية بتباين 0,98 و0,99 على الترتيب، وتعتبر نفقات التجهيز الأقل استقراراً بتباين قدره 1,01.

✓ أسعار النفط(OP):تميزت السلسلة لأسعار النفط بقيمة دنيا بلغت 13,02 دولار سنة 1998 وقيمة قصوى وصلت حتى 112,94 دولار لسنة 2011 بمتوسط حسابي للفترة المدروسة قدره 45,33 دولار، بانحراف معياري 32,96
✓ إجمالي الإنفاق العام(G):بلغت أقل قيمة للسلسلة الخاصة بالإنفاق العام 101,82 مليار دينار عام 1986، بينما أعلى قيمة لهذا المتغير كان 7656,3 مليار دينار لسنة 2015، بمتوسط حسابي 2707 مليار دولار، وانحراف معياري قدره 2664,09 مليار دينار.

✓ إجمالي النفقات الجارية (GE) تراوحت قيم السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير نفقات التسيير بين قيمة صغرى 61,15 مليار دينار عام 1986، وقيمة عليا 4782,6 مليار دينار سنة 2012، حيث كان متوسط هذه القيم 1725,4 مليار دينار، ووصل انحراف القيم عن متوسطها 1699,84 مليار دينار.

✓ إجمالي النفقات الاستثمارية (GT): أما السلسلة الزمنية GT فكانت قيمها محصورة بين 40,22 مليار دينار (1987) و3039,3 مليار دينار (2015)، وبلغ المتوسط الحسابي 981,61 مليار دينار بانحراف وصل الى 987,79م د.

مصفوفة الارتباطات

الجدول (3) مصفوفة الارتباطات

Variables	OP	G	GE	GT
OP	1	0.81	0.80	0.81
G	0.81	1	0.99	0.98
GE	0.80	0.99	1	0.96
GT	0.81	0.98	0.96	1

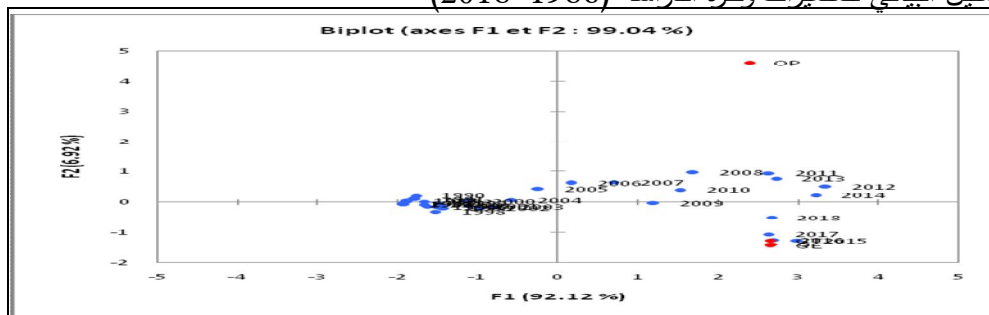
المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016.

أرقام الجدول السابق تظهر بلا ريب الارتباط الخطي القوي بين المتغير المستقل أسعار النفط (OP) والمتغيرات التابعة الإنفاق العام (G)، الإنفاق الجاري (GE) والإنفاق الاستثماري (GT)، حيث كان معامل الارتباط 0,80 بين (OP) و (GE)، و 0,81 بين (OP) و (GT)، وهي قيم موجبة وقريبة من الواحد الصحيح الأمر الذي يؤكد واقع اتصاف الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي.

• التمثيل البياني للمتغيرات خلال فترة الدراسة

من خلال الشكل أدناه فالمحور الأول يشرح 92% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات أما المحور الثاني فيشرح حوالي 7% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات و عليه فالمستوي الأول يشرح 99% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات وهي نسبة معتبرة جدا يمكننا الاعتماد عليها في التحليل والدراسة وهذه القدرة التفسيرية توحى بالتجانس الكبير بين المتغيرات وقوة الجمود في الجدول الأولي للمعطيات والتي تصل إلى 99% وهي نسبة عالية.

الشكل (6): التمثيل البياني للمتغيرات وفترة الدراسة (1986-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يتضح أن كل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة بسبب بعدها عن المبدأ، وبسبب ضعف المسافة بين متغيرة سعر النفط (OP) ومتغيرات الإنفاق يمكننا أن نؤكد على وجود علاقة طردية بين سعر النفط والإنفاق في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا ما أكدته تحليل مصفوفة الارتباطات، أما عن علاقة المتغيرات بالمحاور، فكل المتغيرات لها ارتباط موجب بالمركبة الأولى.

ت. دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على تقسيمات الإنفاق في المدى القصير
يهدف دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على تقسيمات الإنفاق فإننا نعمل على إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة وهذا بغرض التقليل من الاضطرابات الحاصلة في السلاسل مما يؤهلها للخضوع للتوزيع الطبيعي.
أولاً: دراسة استقرارية المتغيرات وتحديد مستويات التكامل

الجدول (4): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات حسب اختبار (ADF)

مستوي التكامل	النموذج (1)		النموذج (2)		النموذج (3)		نوع النموذج	
	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الفرق	المتغير
I(1)	/	/	0.27	-2.02	/	/	المستوى	LG
	/	/	0.00	-4.16	/	/	الفرق الأول	
I(1)	/	/	0.20	-2.21	/	/	المستوى	LGE
	/	/	0.00	-4.06	/	/	الفرق الأول	
I(1)	/	/	0.20	-2.20	/	/	المستوى	LGT
	/	/	0.00	-3.87	/	/	الفرق الأول	
I(1)	0.89	0.87	/	/	/	/	المستوى	LOP
	0.00	-5.12	/	/	/	/	الفرق الأول	

(3): وجود اتجاه عام وثابت، (2): وجود اتجاه ثابت فقط و(1): بدون اتجاه عام ولا ثابت.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 (انظر الملحق 1).

ان نتائج اختبار (ADF) لاستقرارية المتغيرات تؤكد ان كل المتغيرات غير مستقرة في المستوى حتى عند مستوى معنوية 10% وهذا بسبب وجود جذر وحدة مما يؤكد على أن سبب عدم الاستقرارية من نوع DS، غير أن استعمال الفرق الأول فقط مكننا من التخلص من جذور الوحدة في كل المتغيرات فتستقر عند الفرق الأول بمستوى معنوية 1% فقط، أما فيما يخص اختبار فيليبس وبيرون (PP) فإننا نسجل نتيجة الإحصائية المحسوبة والاحتمال المرافق لها في الجدول الموالي.

الجدول (5): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات حسب اختبار (PP)

مستوي التكامل	النموذج (1)		النموذج (2)		النموذج (3)		نوع النموذج	
	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الفرق	المتغير
I(1)	/	/	0.27	-2.02	/	/	المستوى	LG
	/	/	0.00	-4.12	/	/	الفرق الأول	
I(1)	/	/	0.19	-2.23	/	/	المستوى	LGE
	/	/	0.00	-4.06	/	/	الفرق الأول	
I(1)	/	/	0.61	-1.30	/	/	المستوى	LGT
	/	/	0.00	-4.88	/	/	الفرق الأول	
I(1)	0.91	0.99	/	/	/	/	المستوى	LOP
	0.00	-5.11	/	/	/	/	الفرق الأول	

(3): وجود اتجاه عام وثابت، (2): وجود ثابت فقط و(1): بدون اتجاه عام ولا ثابت.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 (انظر الملحق 2).

وبنفس الطريق فان نتائج اختبار (PP) اكدت على ان كل المتغيرات غير مستقرة في المستوى حتى عند مستوى معنوية 10% وهذا بسبب وجود جذر وحدة، غير ان اخضاع هذه المتغيرات للفرق الاول كان كافي للتخلص من كل جذور الوحدة وبمستوى معنوية 1% فقط، مما يجعل منها مستقرة عند هذا الفرق. وعلى اساس نتيجة اختباري ديكي فولر (ADF) واختبار

فيليبس بيرون (PP) يمكننا اعتبار أن كل سلاسل متغيرات محل الدراسة، غير مستقرة في مستوياتها وتكون مستقرة فقط في الفرق الاول مما يمكننا اعتبارها متكاملة من الدرجة الاولى (1)ا.

ثانيا: تحديد نموذج متجه الانحدار الذاتي الأمثل

قبل الشروع في دراسة السلوك الحركي للمتغيرات نعمل في البداية على اختيار النموذج المناسب لتحديد قيمة الابطاء الامثل وصلاحيه النموذج، لان هذا النوع من النماذج حساس جدا لقيمة التأخير، وعليه فانه وبالاعتماد على معايير المفاضلة المتوفرة ضمن البرنامج المستخدم فانه تم اختيار VAR(4) كأفضل نموذج بالنسبة لكل متغيرات الانفاق،

ثالثا: تحليل التباين

تقتضي دراسة السلوك الحركي لمتغيرات النموذج في البداية ترتيب المتغيرات ضمن الهيكل التراجعي للنظام، بحيث أن أي متغير يتأثر بشكل متزامن فقط بالمتغيرات التي تسبقه في الترتيب ونتائج التحليل حساسة جداً لهذا الترتيب، ونفترض في دراستنا هذه ان اسعار النفط تسبق كل متغيرات الانفاق في الترتيب اي ان اسعار النفط لا تتأثر بشكل متزامن بأي متغير من متغيرات الانفاق، غير أن كل متغيرات الانفاق تتأثر بشكل متزامن بسعر النفط، وتعتبر تجزئة التباين عن النسبة من تباين خطأ التنبؤ لأحد متغيرات الانفاق (G، GE، GT) الناتجة عن صدمة غير متتبا بها في متغيرة سعر النفط (OP) خلال فترة التنبؤ، ونتيجة تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات الانفاق لخمس سنوات مستقبلية كما يلي:

الجدول (6): نتائج تحليل التباين

الفترات / نوع الإنفاق	الإنفاق العام G %	نفقات التسيير GE %	نفقات التجهيز GT %
السنة الأولى	8.33	11.69	1.08
السنة الثانية	9.74	12.49	5.59
السنة الثالثة	13.54	14.06	21.26
السنة الرابعة	17.15	14.80	24.09
السنة الخامسة	17.89	16.13	19.91

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

من خلال تفحص الجدول اعلاه يتضح أنه في السنة الاولى 8.33% من اخطاء التنبؤ للمتغيرات الحاصلة في معدلات نمو الانفاق العام G متأتية من الاخطاء لمتغير اسعار النفط OP ثم تبدأ هذه النسبة في التزايد لتصل الى 17.89% في السنة الخامسة؛ وتساهم اسعار النفط كذلك بـ 11% في تفسير تقلبات تباين خطأ التنبؤ لمتغير نفقات التسيير GE في السنة الاولى وتستمر هذه النسبة في الارتفاع قليلاً لتصل بعد خمسة فترات الى 16.13% وهي ليست بعيدة عن سابقتها؛ غير انه بالنسبة لنفقات التجهيز GT فنسبة مساهمة اسعار النفط في السنة الاولى ضعيفة جدا 1.08% ولكنها تقفز في السنة الثالثة الى 21.26% وتبلغ في السنة الرابعة 24.09% لتتخفف في السنة الخامسة قليلا وتستقر عند القيمة حوالي 20%؛ ومن خلال هذا التحليل يمكننا القول ان سلوك متغيرات الانفاق بشقيه التسيير والتجهيز يتبع تقلبات اسعار النفط اي ان القيم المستقبلية للإنفاق في الجزائر تتحدد على اساس اسعار النفط، ففي السنة الاولى تتأثر نفقات التسيير اكثر من نفقات التجهيز، وهذه الاخيرة لا نكاد نسجل لها استجابة، غير ان ذلك يتغير بعد خمسة فترات لتصبح نفقات التجهيز اكثر تأثراً من نفقات التسيير.

ث. دراسة دوال نبض الاستجابة

نعتبر دوال نبض الاستجابة كأداة أخرى تمكنا من دراسة السلوك الحركي لمتغيرات النظام، ونقيس هذه الدوال استجابة متغيرات لنموذج للصدمة الحاصلة في احد المتغيرات بمقدار انحراف معياري واحد للخطأ القانوني المرتبط بهذا المتغير، أي

ندرس ضمن هذه الآلية اثر صدمة في معدل نمو اسعار النفط DLO على القيم الحالية والمستقبلية لمعدلات نمو متغيرات الانفاق (DLG، DLGE و DLGT).

الجدول (7): نتائج نبض الاستجابة

الفترة / نوع الإنفاق	الإنفاق العام G %	نفقات التسيير GE %	نفقات التجهيز GT %
السنة الأولى	4.99	5.73	2.31
السنة الثانية	2.63	2.85	4.86
السنة الثالثة	3.99	2.69	1.01
السنة الرابعة	3.98	1.73	4.99
السنة الخامسة	1.84	2.95	1.62
متوسط الزيادة	3.28	2.95	2.47

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

حسب تشولسكي Cholsky فان مقدار الصدمة في معدلات نمو اسعار النفط تتراوح بين 2.6 و 2.7%، ففي حالة حدوث هذه الصدمة فان الانفاق العام يستجيب بزيادة قدرها 4.99% في العام الاول، حيث وفي نفس السنة تتركز الاستجابة في نفقات التسيير بمعدل زيادة 5.73% اما في التجهيز فهي 2.31% فقط. ويستمر اثر هذه الصدمة في السنوات الموالية، ففي السنة الثانية تحقق نفقات التجهيز ارتفاع ملحوظ وبمعدل 4.86% وهي بذلك تفوق نفقات التسيير التي ينخفض معدل نموها الى 2.85% ويستمر عند نفس القيمة في السنة الموالية، اما نفقات التجهيز فتسجل انخفاض شديد 1.01% في السنة الثالثة لتعاود الارتفاع في السنة الرابعة بمعدل نمو قدره 4.99%. وعلى العموم فان متوسط الزيادة في الانفاق هي 3.28% وفي التسيير 2.95% وفي التجهيز 2.47% وهي في كل الحالات تتجاوز بذلك مقدار الزيادة في سعر النفط.

ج. دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على تقسيمات الإنفاق في الأجل البعيد

بعدما قدمنا تحليلاً وصفيًا لبيانات الدراسات وقمنا بدراسة الاثر على المدى القصير نعمل الآن على البحث عن وجود علاقة طويلة الاجل تمتد من اسعار النفط نحو متغيرات الانفاق، وبغية الوصول الى ذلك فإننا نعلم على منهجية الحدود، والتي تشترط في البداية ان تكون مستويات التكامل لا تفوق الواحد الصحيح، ويقتضي تطبيق هذا الاسلوب في البداية قيمة الإبطاء الامثل في النموذج، ومن ثم تطبيق اختبار الحدود (Bounds test) على متغيرات الدراسة، وفي حالة وجود علاقة ندرس النتائج على المدى البعيد.

• نتائج تحديد النماذج واختبارات الحدود

لاستخدام منهجية (ARDL) نقوم أولاً بتحديد طول الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على معيار Akaike information criterion (AIC) بحيث يتم اختبار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار، علماً بأنه تم قبول وجود حد ثابت وعدم وجود اتجاه عام ضمن النماذج بسبب عدم معنوية الاتجاه العام، وبعد تحديد النموذج تم إخضاعه لاختبار الحدود ونسجل النتائج كالتالي:

الجدول (8): نتائج تحديد النماذج واختبارات الحدود

نوع الإنفاق	الإنفاق العام G	نفقات التسيير GE	نفقات التجهيز GT
نوع نموذج ARDL	ARDL(5,5)	ARDL(3,2)	ARDL(5,0)
إحصائية المحسوبة لاختبار الحدود	9.99	5.09	6.63
الحد العلوي عند 5%	4.66	4.66	6.35
الحد السفلي عند 5%	4.09	4.09	5.39

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 . (انظر الملحق 04)

من خلال النتائج اعلاه فإنه تم قبول ARDL(5,5) كأفضل نموذج للإنفاق العام، بحيث نأخذ خمسة تأخيرات للمتغير التابع LG وللمتغير التفسيري LOP، وفيما يخص نفقات التسيير تم اعتماد نموذج ARDL(3,2) كأحسن صياغة تصف سلوك هذا المتغير بثلاثة تأخيرات في المتغير التابع، وتأخيران في المتغير التفسيري، اما بخصوص نفقات التجهيز فكانت خمسة تأخيرات في المتغير التابع فقط كافية، وبالتالي النموذج الأفضل هو ARDL(5,0)، وعند اخضاع هذه النماذج لاختبار الحدود تبين لنا ان كل القيم المحسوبة لإحصائية اختبار الحدود اكبر من الحد العلوي، مما مكننا من رفض الفرضية المعدومة والقول بوجود تكامل مشترك، اي وجود علاقة على المدى البعيد تتجه من المتغير التفسيري (OP) سعر النفط نحو المتغير التابع المتمثل في احد متغيرات الانفاق.

• نتائج دراسة صلاحية النماذج

تعتبر دراسة صلاحية النماذج القياسية خطوة ضرورية لمعرفة مدى توافق النتائج مع الفرضيات الاساسية للنماذج القياسية، وهي تُعدى بالبواقي من حيث عدم وجود ارتباط ذاتي وثبات التباين وهما الفرضيتان الأساسيتان الواجب تحققهما لقبول النموذج، بالإضافة الى خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي، كما يمثل كذلك اختباري CUSUM وCUSUMSQ آلية اخرى تسمح لنا بالتحقق من استقرارية المعالم طوال فترة الدراسة.

الجدول (9): نتائج اختبارات دراسة صلاحية النماذج

الاختبار / نوع الإنفاق	الإنفاق العام G	نفقات التسيير GE	نفقات التجهيز GT
اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي*	12.83 (0.38)	8.52 (0.93)	9.39 (0.66)
اختبار ثبات التباين*	4.49 (0.97)	19.96 (0.22)	2.73 (0.99)
التناظر (Skewness)	-0.22	-0.19	0.05
التفلطح (Kurtosis)	2.89	2.83	4.25
اختبار التوزيع الطبيعي J-B	0.25 (0.88)	0.21 (0.89)	1.85 (0.39)
استقرارية المعالم حسب CUSUM	مستقرة	غير مستقرة	مستقرة
استقرارية المعالم حسب SQ CUSUM	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 . (انظر الملحق 04)

(.) تمثل الاحتمال المرافق لاختبار الفرضية المعدومة، * نستعمل اختبار Ljung Box

وبناء على النتائج المتحصل عليها يمكننا القول بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي حتى التأخير $h=16$ ، وهذا بالاعتماد على الاحتمال المرافق لإحصائية اختبار Ljung Box والنسبة للنماذج الثلاثة، كما ان استعمال نفس الاختبار السابق ادى بنا الى قبول فرضية ثبات تباين البواقي، وهنا فقط يمكننا القول بان مقدرات المعالم غير متحيزة وبأقل تباين أي انها الافضل BLUE وتتصف بخاصية الكفاءة؛ وبالرجوع لخصائص التوزيع الطبيعي، يتضح من النتائج ان البواقي متناظرة (Skewness) ومفلطحة لان قيمة (Kurtosis) تقل عن العدد 3 المميز للتوزيع الطبيعي، مما يعني عدم وجود حالات شاذة إلا بالنسبة لنفقات التجهيز التي فاقت هذه القيمة، وبالاعتماد على الاحتمال المرافق لاختبار Jarque Bera يمكننا قبول فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي النماذج الثلاثة؛ وباستعمال اختبائي CUSUM وCUSUMSQ اتضح ان معالم نموذج الانفاق العام مستقرة حسب كلا الاختبارين، اما في البقية فهناك اختبار على الاقل يؤكد نفس النتيجة، وبالتالي يمكننا اعتبار معالم كل النماذج مستقرة ومنسجمة خلال كل فترة الدراسة.

• مناقشة نتائج تقديرات العلاقة على المدى البعيد

بعدما تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد نتجه من متغير سعر النفط نحو متغيرات الإنفاق، وتم كذلك التحقق من صلاحية العلاقة؛ يمكننا الآن الشروع في مناقشة نتائج العلاقة، ونسجل نتائج تقدير هذه العلاقة على المدى الطويل في الجدول التالي:

الجدول (10): نتائج تقديرات العلاقة على المدى البعيد

نوع الإنفاق	الإنفاق العام G	نفقات التسيير GE	نفقات التجهيز GT
قيمة معامل تصحيح الخطأ	-0.23 (0.00)	-0.10 (0.01)	-0.20 (0.00)
سرعة التعديل	%23	%10	%20
الزمن اللازم لتصحيح الأخطاء	4 سنوات	10 سنوات	5 سنوات
قيمة المرونة	1.11 (0.00)	1.04 (0.01)	1.32 (0.00)
قيمة الحد الثابت	4.18 (0.00)	4.47 (0.02)	0.48 (0.03)
معامل التحديد المصحح R^2 - Adj	%98.89	%98.61	%97.91

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 . (انظر الملحق 04)

(.) تمثل الاحتمال المرافق لاختبار الفرضية المدومة لاختبار المعنوية

نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ بالنسبة للمعادلات الثلاثة ذو اشارة سالبة وغير نافه احصائيا عند 1%، وهذا يؤكد مرة اخرى على قبول العلاقة على المدى البعيد، وعلى اساس قيم مقدرات معامل تصحيح الخطأ فان سرعة التعديل هي 23%، 10% و 20% للإنفاق العام، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التوالي، وبعبارة اخرى في حالة وجود صدمات على المدى القصير تزيح النموذج عن وضع التوازن (صدمة في سعر النفط تؤثر على الإنفاق بالزيادة او بالنقصان) فان آلية التكامل المشترك تسمح بتصحيح اخطاء الاجل القصير من اجل العودة الى الوضع التوازني على المدى البعيد، بحيث يتم اختزال 23%، 10% و 20% من الفجوة في كل عام للإنفاق العام، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التوالي، وبالتالي لانجاز كل الفجوة وتصحيح كل الخطأ يلزم 4، 10 و 5 سنوات على التوالي، ومن خلال هذه النتائج فان سرعة التعديل في نفقات التجهيز اكبر منها في نفقات التسيير، وبالتالي فان الزمن اللازم للتصحيح في نفقات التسيير اكبر منه في نفقات التجهيز.

من خلال معامل التحديد المصحح يمكننا القول ان حوالي 98% من التغيرات الحاصلة في الانفاق بأقسامه مشروحة ضمن النموذج، اي تتحدد على اساس تقلبات اسعار النفط، مما يؤكد مرة اخرى على ان سلوك الانفاق في الجزائر وخلال فترة الدراسة يتبع سلوك اسعار النفط، وبخصوص مقدرة مرونة الانفاق لأسعار النفط فهي مقبولة احصائيا وعند مستوى معنوية 1%، وقيمتها 1.11، و1.04 و1.32 للإنفاق العام، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التوالي، ومن خلال هذه القيم فان ارتفاع اسعار النفط بـ 1% يؤدي الى زيادة قدرها 1.11%، و1.04% و1.32% في الانفاق العام، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التوالي، مما يعني ان حجم الزيادة في الانفاق وخصوصاً نفقات التجهيز تفوق مقدار الزيادة في سعر النفط، وبمعنى اخر فانه في حالة العكس اي انخفاض اسعار النفط فان نفقات التسيير تتخفف ولكن بقيمة اقل من نفقات التجهيز.

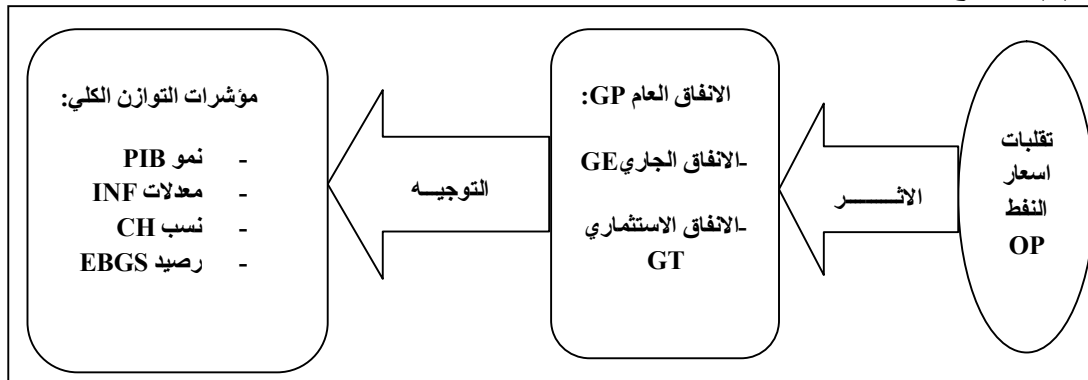
الخلاصة

نجد في الجزائر أن سياسة الإنفاق الحكومي كجانب مهم من أدوات السياسة المالية عرفت تزايدا مستمرا خاصة مع بداية سنة 2001 بانطلاق تجسيد الاستثمارات العمومية لضخمة على اثر مخططات انفاقية موسعة على مدار مدد قصيرة نسبيا، ديدنها في ذلك الارتفاع المتتالي لأسعار البترول خلال هذه الفترة، ونية السلطات في هذا الوقت رفع وتيرة الاستثمارات العمومية والخاصة اغتناما لهذه الفسحة المالية وشراءً للسلم المجتمعي الناتج عن الضغط السياسي المائع، وبذلك تعتبر النفقات الحكومية متغيرا حاسما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للألفية الثالثة في الجزائر.

لذلك انطوت الدراسة

وأظهرت نتائج الدراسة في جانبيها التحليلي والقياسي اللذان اعتمدنا هما كمنهاج لإبراز الاثر على:
 اولاً: العلاقة المتينة بين تقلبات اسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، فالعائد المالي الربيعي يمثل المورد الغالب لخزينة الدولة والممول الأعظمي للاقتصاد الوطني، وهو الامر الذي يصنف الجزائر كدولة ريعية بامتياز، ويجعلها عرضة للصدمات السعرية المدروسة والعارضة على المديين القصير والطويل.
 ثانياً: يمكن ان نخلص بالنظر الى سلبية الاثر غير المتوقعة للإنفاق العام على مؤشرات التوازن الكلية في الجزائر إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بين الموارد المالية ممثلة في الربيع النفطي والسياسة الانفاقية كقناة لهذه الموارد وأخيرا واقع تنفيذ هذه الأصول المالية كأعمدة توازن للاقتصاد الجزائري.

من اجل بلورة مفهوم عام لأساس دراستنا وبحثنا هذا جاء الفصل الرابع إجابة لتساؤلاتنا المطروحة في المقدمة العامة والتي تدور حول اثر تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية في توجيه سياسة الإنفاق العام في الجزائر، ولكي نكون منطقيين ونبين وجهة طرحنا للموضوع بما يميزنا عن الدراسات المشابهة اعتمدنا النموذج التالي كخطة لمسار دراستنا:
 الشكل رقم (7): نموذج الدراسة



المصدر : من إعداد الباحث

يمكن فهم النموذج المقترح على انه ربط علاقة متعدية ممثلة في المورد المالي أي الممول المتمثل في الجباية البترولية المرهونة بتقلبات أسعار النفط، والقناة الناقلة للأثر المالي كسياسة وخطة ألا وهو الإنفاق العام بقسميه الجاري والاستثماري، وأخيرا مؤشرات التوازن الكلي كنتيجة لتوجيه سياسة الإنفاق العام في هدفها الرئيسي الأمتل وهو ضمان استقرار اقتصادي كلي على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وقد أبرزت الدراسة القياسية -بما لا يدعو للشك- العلاقة الخطية الترابطية للنموذج، حيث اتضح جليا أن الجباية البترولية تشكل عنصر القطب في الإيرادات العامة للدولة، وقد كانت ولا تزال تشكل المصدر الأساسي لتمويل المشاريع المبنية من طرف الدولة، وعند تتبع هذا التطور نرى أن هذه الأخيرة كانت تشكل نسبة ضئيلة في فترة بداية السبعينات

مشكلة ما يقارب 20% من إجمالي الإيرادات الإجمالية، لترتفع معه نسبة مشاركة الجباية البترولية للسنوات التي تلتها، وكان لكل صدمة يعرفها السوق النفطي تأثيرا على نسبة المشاركة للإيرادات النفطية في الميزانية العامة، سواء بالإيجاب أو السلب، وقياسيا حسب اختبار السببية فقد اتضح وجود علاقة قصيرة الأجل من أسعار النفط إلى الإنفاق العام، وبالمثل فقد أكد اختبار السببية للمدى الطويل أيضا استمرار هذه العلاقة من سعر النفط إلى الإنفاق العام، وأكدت اختبارات الاستجابة ردة الفعل مترافقة بين المتغيرين، فقد اتضح أنه سيكون للصدمة السعريّة الايجابية للنفط تأثير ايجابي على الإنفاق العام، كما للصدمة السلبية لسعر النفط تأثير سلبي على المتغير التابع الإنفاق العام بأقسامه.

وبصورة عامة تمثلت المعضلة في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات ورهنها بتقلب أسعار النفط، وعقم الجهاز الإنتاجي لدرجة الإتكالية في كل منتج خارجي؛ لذلك تسعى الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال محاربة البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار، ودفع معدلات النمو الاقتصادي، بالاعتماد على وسيلة الإنفاق الحكومي من بين عدة وسائل متاحة. إن النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي من هذه الدراسة، أظهرت عمق كبير للاختلالات الهيكلية داخل الاقتصاد الجزائري، كنتيجة لتطبيق نظرية تتطلب وجود آلة إنتاجية مرنة، هي النظرية الكينزية -الرفع من الطلب الكلي الفعال-، فتطبيق هاته النظرية زاد من مستوى التناقضات داخل المنظومة الاقتصادية الجزائرية جراء استمرارية الجمود الذي ميز الآلة الإنتاجية، مما أدى إلى تلبية الطلب المرفوع عن طريق الواردات، وما يترتب عن ذلك من امتصاص للموارد المحققة للطمرات إلى الدرجة التي عجلت بدخول الكمية المصدرة من المحروقات كمتغير جديد إلى الساحة يمكن أن يكون له تأثير كبير مستقبلا، ما لم يتم تدارك الوضع.

ثالثا: المقترحات والتوصيات

من اجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية، التابعة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتوجيه الأمثل لسياسة الإنفاق العام كقناة فاعلة لإرساء اقتصاد مستقر ومنتج، نوصي بالمقترحات المصنفة على النحو التالي:

1. مقارنة السياسة الإنفاقية والاستقرار الاقتصادي

✚ حقن فائض السيولة في قطاعات منتجة كالزراعة والسياحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، من شأن ذلك خلق نمو ثابت ومستقر، وإيجاد فرص عمل دائمة، وبمعنى واضح هو انه يجب على السلطات الجزائرية الإدارة المالية الجيدة للإيرادات النفطية خاصة على المدى الطويل من اجل التقليل من اختلالات التوازنات في الاقتصاد الكلي للبلاد؛
✚ الاستثمار في مشاريع البني التحتية بهدف إعدادها لتكون مناخ استثماري ملائم للقطاع الخاص والعام وبمماثلة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية الدولية، كما قد توجه جزء هذه الاستثمارات في تنمية القطاع السياحي، خاصة وان الجزائر لديها مستقبل واعد بإمكانه أن يضاعف النمو في هذا المجال؛

✚ دعم الصناعات بأنواعها الثقيلة والمتوسطة والصغيرة للرفع من مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري؛
✚ زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية؛

✚ الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل للمبادلات التجارية الدولية بين دول جنوب شرق آسيا والأسواق الأوروبية، واستغلال كونها بوابة إفريقيا لكل من اسيا واوربا؛

✚ التوسيع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي والعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي الثقيل، خاصة في مجال صناعة السيارات بإقامة مركبات صناعية كبرى في الجزائر؛

✚ من أجل زيادة فعالية سياسة الإنفاق العام يجب أولاً وضع اصلاح وتحديث دوري للإدارة العامة وثانياً مراقبة ومتابعة تنفيذ الإنفاق العام بما يضمن نوع من الشفافية، وثالثاً يجب ترتيب أوجه الإنفاق بما يساهم في تنسيق التفاعل بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، فإنفاق عام أكثر رشداً، واقتناعاً عاماً أكثر جدوى وتجارة خارجية أكبر ربحاً، وسياسة نقدية أكثر فعالية، وموازنة عامة أكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري؛

2. مقارنة الصناعة النفطية والبدائل المقترحة

✚ تنوع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث عقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية الأرضية...؛

✚ الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي، الذي قد يكون حلاً مناسباً لامتصاص البطالة، في الميدان الفلاحي، وفي ميدان الصناعة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية بتشجيع العمل المقاولاتي في هذا الميدان؛

3. مقارنة سياسة الإيرادات والنظام المصرفي

✚ لا بد من مراجعة هيكل الإيرادات العامة في الجزائر بالعمل على إزاحة حمل الإنفاق العام من الجباية البترولية إلى الاعتماد على الجباية الضريبية، وذلك بإعطاء الجباية العادية دور أساسياً في تغطية النفقات العامة بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عمليات التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي لتجنب التهرب الضريبي؛

✚ تفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلال إعطاء حرية أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية؛

✚ ضرورة تفعيل التعامل بنظام التمويل الإسلامي، خاصة وأن عدد كبير من الراغبين في إنشاء أو توسيع المشاريع الاستثمارية يتجنبون التعامل مع البنوك ذات التعامل المالي التقليدي؛

وتحقيقاً لهذه التوصيات على السلطات الفاعلة في الاقتصاد الجزائري تنظير وتصميم رؤية مستقبلية تتضمن إعادة هيكلة اقتصادها وفق الصورة التي تمكنها من تفعيل الطاقة التشغيلية المهدرة في قطاعات أخرى، والتخلص من التبعية للقطاع الواحد، دون بقاء اقتصادها ومخططاتها التنموية رهينة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية

الهوامش والإحالات:

- Francois, Lescaroux. Valérie, Mignon. (2008). "On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables". CEPII: Centre D'études Prospective et d'Information International Working Paper. N02008-05:P 11.
- Weiqi Tang, Libo Wu. ZhongXiang, Zhang. (2008). "Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy". Energy Economics. N⁰2008-05:P 11.
- ادريس، اميرة. (2015-2016). "تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)". رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. غ م، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر. 234-241 انظر ايضاً: بوالشعور، شريفة. (2012). "تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري نموذج متجهات تصحيح الخطأ"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المال والاعمال، غ م، جامعة آل البيت، الأردن. 36.

- عبد الحميد، مرغيت. "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، مقال متوفر على الموقع: <http://www.hopital-dz.com>، 4-5 . اطلع عليه: 26-6-2020. بتصرف.
- لوانسة، سهام(2017)"سياسة الجزائر تجاه تدهور اسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد(البدائل المطروحة)". مقال منشور بتاريخ: 29-1-2017، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية. متوفر على الرابط: democraticac.de/?p=43039 اطلع عليه: 26-6-2020 .
- العايب، ياسين.(2017). "تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد"، مداخلة ضمن حيثيات المؤتمر الوطني(رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية -أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟-)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، الجزائر، أكتوبر 2017، ص 38، بتصرف.
- ناصر، بوعزيز. منصف، بن خديجة.(2017). "النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر-بين الواقع والتجسيد"، مقالة منشورة